

حتى الآن لم تقلح السياسات الاقتصادية التي أعقبت انتفاضة ١٧ تشرين الأول الماضي، في كبح جماح ارتفاع سعر صرف الدولار، ولا ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية أو الاستهلاكية، ولا السلع الحيوية مثل البنزين وسائر المشتقات النفطية والغازية. وكانت الترجمة العملية للتدهور الاقتصادي وازدياد الضغوط المعيشية على المواطنين ٤ عمليات انتحار، إضافة إلى إقبال أكثر من ٢٦٥ مؤسسة وصرف عمالها، أما ما تبقى من مؤسسات، ولكي لا يكون مصيرها الإفقال، فقد لجأ بعضها إلى سياسات استباقية إن كان من خلال صرف جزء من موظفيها أو خفض الرواتب إلى النصف، وهو ما يهدد بتحوّل المشهد الرمادي إلى مشهد قائم مستقبلياً، ما لم يُرأب الصدع وتشكّل حكومة على قدر تطلعات الثورة، ترسي الاستقرار وتحدّ من حال التدهور النقدي والاقتصادي. وعلى الرغم من اتخاذ السلطين المالية والنقدية، سلسلة من الإجراءات المصرفية والتشفية والاحترازية، ولا سيما بما يخص العملة الخضراء، باعتبارها نقطة الارتكاز العمومية والأفقية للاقتصاد، إلا أن ذلك برأي الخبير الاقتصادي والنفطي ورئيس مبادرة "البنة" الدكتور فادي جواد "لم يحد من انفلات الأمور من عقالها، بل تبدو الغيوم السوداء مسرعة فوق سماء لبنان".

تحدث تقرير حديث للمصرف الاستثماري "غولدمان ساكس" عن السياسات التي يمكن اتباعها للخروج من الأزمة المرتقبة، مشيراً إلى سياسة "إعادة هيكلة سندات الدين" و"الخصم القسري للدين (Haircut)" "لا سيما لأوروبوند"، الأمر الذي أثار الבלبلّة. كما زاد تصريح وزير المال في حكومة تصريف الأموال علي حسن خليل حيال نية "إعادة هيكلة سندات الدين" من نسبة الهلع في القطاع المصرفي والمستثمرين الأجانب، وترافق كلامه مع تخوف من أن تطال عملية الخصم القسري للدين (Haircut) حسابات المودعين الصغار في المصارف اللبنانية.

ووفقاً للبنك المركزي الأوروبي، فإن الخصم القسري للدين "قص الشعر (Haircut Décote)" هو عبارة عن حسم قيمة الأصول المالية مثل سندات الخزينة، ووحدة قياسها دائماً النسبة المئوية. فإذا افترضنا أن قيمة سند خزينة ١ مليون دولار، وتمت عملية خصم قسري للدين بنسبة ٢٠٪، تصبح قيمة هذا السند ٨٠٠ مليون دولار، أي أن صاحب هذا السند سيحصل على ٨٠٠ الف دولار بدل مليون دولار. ويرى خبراء اقتصاد، ومنهم جواد، أنه "على الرغم من من الخسائر التي سيمنى بها المستثمرون أو المدينون بعد إجراء hair cut، إلا أنه بتلك العملية القيصريّة لن يصار إلى الإفلاس والوصول إلى تصفية الودائع، فضلاً عن أنه بمجرد الوصول إلى حال المعافاة المالية بفضل هذه العملية، يمكن المطالبة بالـ ٢٠ في المئة التي اقتطعت من الوديعة بفعل الـ "Hair cut" واستناداً لما يجري على الأرض، فإن لا شيء سيدفع باتجاه الـ (Hair Cut- Décote) في لبنان في رأي جواد، "إلا تعقيد الأزمة السياسية، أكثر مما هو عليه، وقد تلجأ إليه السلطات النقدية بالتعاون مع المصارف وخصوصاً أن الأخيرة هي المدينة للدولة". ويشير في هذا السياق إلى أن اجتماع بعيدا المالي الذي انعقد في ٢٩/١١/٢٠١٩، بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف، كان قد أفضى إلى رفض أي إجراء يطاول الودائع، بما فيه تحويل نسبة مئوية (١٠% أو ١٥%) من ودائع العملات الأجنبية إلى ودائع بالليرة اللبنانية. وأكد في المقابل، تعاون مصرف لبنان والجمعية على تخفيض بنية الفوائد الدائنة، وتالياً المدينة، وذلك لإطلاق عجلة الاقتصاد من جهة، والحد من ارتفاع الديون المشكوك بتحصيلها والتي تتزايد مع ارتفاع تكلفة الاقتراض".

من هنا، يبنه جواد إلى "مخاطر الإقدام على هذه الخطوة"، مبرراً في الوقت عينه "عدم قبول المصارف لمثل هذا العلاج أي الـ (Haircut - Décote)، فالمصارف "تتخوف من أن هذه الخطوة ستؤثر على ثقتها في السنوات المقبلة، خصوصاً أن التحويلات التي ستصبح صفرية وخصوصاً تحويلات المغتربين اللبنانيين، وكذلك لن تكون هناك إيداعات داخلية جديدة. هذه المخاوف يجب تبديدها لإبقاء لبنان المريض مالياً قيد الحياة". وذكر بأن المدير الإقليمي للبنك الدولي ساروج كومار جاه خلال لقائه الأخير مع رئيس الجمهورية ميشال عون، حذر من ارتفاع الفقر من نسبة الثلث في ٢٠١٨ إلى ٥٠ في المئة، فيما رقم البطالة يتصاعد بشكل غير مسبوق".

أما الوجه الآخر لتداعيات الـ (Haircut - Décote)، فحكماً ستكون على صغار المودعين، وفق ما يقول جواد "بما سيفاقم أوضاع الشارع سلباً، إذا ما استمرّ التضخم وغلاء الأسعار، مع انكماش السيولة النقدية بين أيدي المواطنين، ولا مفرّ آنئذ من تقلت الأوضاع أمنياً وازدياد أعمال الجريمة والسرقات وتحول الثورة من سلمية إلى عنيفة وظهور "ثورة الجياح".

ما الحل؟ يقول جواد إن "الدولة اللبنانية، بإمكانها أن تؤخر قدر الممكن هذا العلاج المر، إذا ما استطاعت سريعاً التحرر من مكافحة الإهدار والسرقات، وتحرير بعض القطاعات المرهقة للخزينة وفي مقدمها قطاع الكهرباء، لتحقيق وفر لا يقل عن ٥ مليارات دولار سنوياً، كما أنه بإمكان الدولة ومن خلال برنامج واضح للشفافية في مناقصات وصفقات الوزارات والإدارات، أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي لإنقاذ الوضع، والمساهمة المالية وفي طليعة هذه المساهمات أموال "سيبر" والمقدرة بـ ١,٨ مليار دولار. وبرأيه أن "بلداً يسكن فيه ٤ ملايين مواطن وبهذه الخيرات التي يملكها قادر على تحقيق وفر مالي خلال سنة واحدة إذا توافرت القيادة الصحيحة مع قرارات استراتيجية حكيمة وذكية".

وأخيراً، يخير جواد اللبنانيين بين أمرين لا مفر منهما: الـ (Haircut - Décote)، أو التعجيل بحكومة على قدر تطلعات المواطنين... وما فعلته انتفاضة ١٧ تشرين الأول هو التسريع في إسقاط ورقة التوت عن العورة المالية للدولة اللبنانية".